مداخلة بعنوان :سياسة التوطين الصناعي في الجزائر بين النظرية و التطبيق

أ/ آمال خدادمية amelkhedadmia@yahoo.fr كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة باجي مختار –عنابة-	أ/ نفيسة بوقفة bougueffanafissa@yahoo.fr كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف-

الملخص:

تعد سياسة التوطين الصناعي أداة رئيسية لتنويع الهيكل الاقتصادي، ويقصد بها مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطات للتأثير في ممارسة القرارات المتعلقة بالتوزيع المكاني للنشاط الصناعي بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والإجتماعية.

تتلاقى أهداف هذه المداخلة مع أهداف ومحاور الإستراتيجية الصناعية الجديدة للجزائر التي أكّدت على التنمية الصناعية من خلال إقامة مشاريع التوطين الصناعي وتجسيدها على أرض الواقع ولعل أهمها المخطط الإستشرافي للمناطق الصناعية.

الكلمات المفتاحية: التوطين الصناعي، التنمية الصناعية، الإستراتيجية الصناعية الجديدة للجزائر.

تمهيد:

تواجه الدول النامية العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي من أهمها البطالة ،تدهور ميزان المدفوعات الخارجي ،انخفاض مستوى معيشة االأفراد ،انخفاض معد الادخار المحلي مما ترتب عليه تزايد اعتماد هذه الدول على الدول المتقدمة ،ويرى العديد من الاقتصاديين أن سياسة التوطين الصناعي أحد العناصر الهامة لمواجهة تلك المشاكل، غير أن الدلائل تشير أنه بالرغم من اهتمام الدول النامية بسياسة التوطين الصناعي ،فإن المشاكل التي تواجهها لا تزال تبحث عن حلول جذرية ،ومما لاشك فيه إن الحيز المكاني يحتوي على عدد لانهائي من المواقع التي يمكن أن تتوطن فيها الصناعات ،وتختلف وجهات النظر وذلك طبقا لاختلاف المعايير في اختيار مواقع المشروعات ،هذا ما دفعنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على سياسة التوطين الصناعي في الجزائر كأحد البلدان النامية والتي تملك من الإمكانيات سواء الطبيعية او البشرية أو المادية ما يؤهلها للخروج من المنظومة الريعية والدخول في المنظومة الإنتاجية الصناعية ،فالرؤية النظرية للتوطين الصناعي لا يمكن لها أن تتجسد على أرض الواقع ما لم يكن هناك إستراتيجية صناعية جديدة يمكن تطبيقها ومن تم تحقيق الأهداف المنشودة وعليه نطرح الإشكال التالي :

ما مدى الإعتماد على سياسة التوطين الصناعي ضمن الإستراتيجية الصناعية للجزائر؟ وما هي توجهاتها الرئيسية في ظل الظرف الإقتصادي الراهن؟

- ما المقصود بالتوطين الصناعي؟ وماهي أهدافه، مبادئه، وأهم أشكاله؟
- ما هي المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية في الجزائر؟ وما هي المكانة التي تحتلها سياسة التوطين الصناعي فيها؟
- أي الأشكال التنظيمية للتوطين الصناعي الأكثر اعتمادا في هذه الإستراتيجية؟

أهداف البحث: تتمثل أهداف هذه المداخلة في النقاط التالية:

- إبراز أهمية التوطين الصناعي كسياسة محورية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تسليط الضوء على المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية ومرتكزاتها؛
- معرفة توجهات سياسة التوطين الصناعي في الجزائر في إطار الإستراتيجية الصناعية الجديدة، مع محاولة تحديد الأشكال التنظيمية التي ركزت عليها أكثر.

وحتى تبلغ الدراسة أهدافها تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور كالآتي:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للتوطين الصناعي

1. الصناعة بين منظوري التوطن والتوطين
2. مبادئ وعوامل التوطين الصناعي
3. أهداف سياسة التوطين الصناعي

المحور الثاني: أشكال وآليات التوطين الصناعي في ظل متطلبات التنمية الصناعية

1. أقطاب النمو والأقطاب التقنية
2. التجمعات الصناعية
3. الحالة الخاصة للمناطق الصناعية

المحور الثالث: إستراتيجية التنمية الصناعية وسياسة التوطين الصناعي في الجزائر

1- أسباب وضع استراتيجيه جديدة لقطاع الصناعة

2- محاور الإستراتيجية الجديدة لقطاع الصناعة

3- المخطط الإستشرافي للمناطق الصناعية.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للتوطين الصناعي

على اعتبار أن التوطين الصناعي هو عملية إجرائية أساسية في السياسات الوطنية للتصنيع التي تهدف أساسا إلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، فماذا يقصد بالتوطين الصناعي؟ وماهي مبادئه، عوامله وأهداف سياسته؟

1- الصناعة بين منظوري التوطن والتوطين

تُستعمل في الأدبيات التي تعالج المسائل المكانية للصناعة غالبا وبطريقة لاتميزية مُصطلحَيْ توطين (implantation) وتوطن (localisation)، حتى المعاجم تعرف هاذين المصطلحين ببعضها وتتحدث في نفس الوقت عن نظرية التوطين (théorie d'implantation) أو نظرية التوطن (théorie de localisation).

بالنسبة للبعض، لمصطلح التوطين عموما معنى أكثر إتساعا مقارنة بالتوطن، ذلك لأنه يرتبط بعدد من المشاريع الأعلى من الوحدة الاقتصادية (المؤسسة) ويتضمن عناصر تكوين بنية صناعية في إطار روابطها مع الحيز الجغرافي. بينما يتضمن مصطلح التوطن عناصر القرار أي الاختيار المحدد للموقع، ويستعمل عادة لتعيين المؤسسة، المنشأة أو المشروع بطريقة مفرَّقة.[1]

ويعني التوطين الصناعي اختيار وسط أو بيئة معينة لإقامة صناعة أو صناعات معينة، أي اختيار المواقع والبيئات المناسبة اقتصاديا واجتماعيا وجغرافيا وحتى سياسيا، لإقامة المشروعات الصناعية وتوزيعها على الرقعة الجغرافية للبلاد بغرض الحصول على نسيج صناعي وطني ذي غايات وطنية واضحة ومحددة مسبقا. ولتحقيق ذلك فإن الدولة من خلال أجهزتها المتخصصة تعين المناطق التي ترغب في تنميتها وأصحاب المشاريع الصناعية سواء كانوا أفراد أو جماعات أو هيئات يختارون المواقع التي يقدرون أنها مناسبة لمشاريعهم.[2]

ووفقا لهذا يشير مصطلح التوطين إلى العنصر التخطيطي الذي يميز الإقتصاد الاشتراكي أين يتم الحديث عن نظرية التوطين، وفي المقابل يتم تناول المسألة في الأدبيات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية أين يهيمن اقتصاد السوق من زاوية المؤسسة وتموقعها (توطنها) وبالتالي الحديث عن نظرية التوطن.[3] ورغم الاختلاف في المعنى بين التوطين والتوطن إلا أنهما يتفقان في الأثر، لأن المؤسسة الصناعية كتنظيم اجتماعي مهما كانت طبيعتها القانونية وطبيعة النظام الاقتصادي والإيديولوجي الذي تعمل في إطاره، فسيكون لها نفس التفاعل مع بيئتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لأنها تفرض دوما شروطها ومتطلباتها من أجل تحقيق أهدافها.[4]

وهو الجدل الدائر في التحليل الاقتصادي لهذا الموضوع بين استراتيجيات المؤسسة وديناميكية التنمية المكانية حيث تتجاذبه مقاربتان متكاملتان: مقاربة بالمنظمة أين تبحث فيها المؤسسة عن أمثل تموقع لنشاطها من حيث تخفيض التكاليف (النقل، اليد العاملة ...) وتحقيق الأرباح "**نظرية التوطن**"، والمقاربة المكانية التي تركز على أهمية العلاقات المتداخلة، الإرتباطات المتبادلة والشبكات العلائقية (أقطاب نمو، مجمعات صناعية، أماكن مبتكِرة) لتنمية الإقليم "**نظرية التوطين**".[5] وقد أسهمت المقاربة المختلطة الموفِّقة بين المقاربتين والتي بينت التفاعلات الضرورية بين التنظيم الصناعي والنظام المكاني الإقليمي في ضمان أحسن فعالية للمؤسسة الصناعية وأمثل أثر منشود للمكان.

ويُرى ذلك ميدانيا، إذ يعتبر التوطن والتوطين مفهومان مرتبطان وتابعان لبعضهما، من جهة من حيث النظام المكاني للصناعة أين يتم توجيه التوطين الصناعي عادة من خلال قرارات التوطن التي تستند عليها المنشآت الجديدة؛ من جهة أخرى وبشكل معاكس قد يكون التأثير الرئيسي الممارس على توطن المنشآت الجديدة هو في الواقع ناجم عن التوطين الصناعي الموجود مسبقا.

للإشارة فالأدبيات الحالية تستعمل أكثر مصطلح "توطن localisation" والذي يعني تموقع أو توطين استثمار صناعي معين في حيز جغرافي ما، وبالتالي هو تحديد مكان تجسيد الاستثمارات المستقبلية للمشروع الصناعي.[6]

2- مبادئ وعوامل التوطين الصناعي

2-1 مبادئ التوطين الصناعي:

وهي مجموعة القواعد التي يجب أن يأخذها كل متعامل أو فاعل (دولة، مقاولين وصناعيين) بعين الاعتبار لتحقيق الأهداف النهائية لسياسة التوطين الصناعي، وهي مباديء قد يكون لها طابع عام أو خاص. فكل بلد يعد استراتيجية تنمية قائمة على التصنيع والتي تدمج سياسة

التوطين يأخذ في الحسبان بعض العناصر القاعدية في توزيع القوى المنتجة عموما والاستثمارات الصناعية بالخصوص تأكيدا على الفعالية الاجتماعية والاقتصادية للتوطين الصناعي.

وتتمثل هذه المبادئ في:

1) مبدأ التخصص الصناعي للجهات؛
2) مبدأ الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية؛
3) مبدأ تقليص الفوارق والفجوات بين البنية المكانية والاقتصادية للبلد؛
4) مبدأ التخفيض إلى حد أدنى لتكاليف النقل؛
5) مبدأ التوطين الصناعي من وجهة نظر التقسيم الدولي للعمل؛
6) مبدأ الإستعمال العقلاني للحيز وحماية البيئة.

2-2 عوامل التوطين الصناعي:

إن اختيار الموقع الناجح للصناعات من الخطوات الأساسية التي يجب أن يعار لها اهتماما كبيرا، وحل هذه المشكلة يكمن في اتباع الطرق العلمية التي تستند على دراسة موضوعية تحليلية لإختيار الموضع المناسب لأي توطين صناعي وفقا للعوامل المؤثرة في ذلك.[7]

تمثل عوامل التوطين في العناصر الإقتصادية التي تؤثر على حجم تكاليف الإستثمار واستغلال المشاريع الموطنة، حيث تتنوع هذه التكاليف مع تغير الموقع، وهي تعبر عن تكاليف التوطن التي يرتبط حجمها وقيمتها مع اختيار هذا الموقع. ونميز بين ثلاث مجموعات من العوامل هي:

- عوامل الإنتاج؛
- عوامل التنظيم؛
- عوامل البنية التحتية ومختلف أماكن الإستقبال.

1-2-2 عوامل الإنتاج: ويقصد بها مجموع العناصر الداخلة في سيرورة الإنتاج، وهي الموارد الطبيعية من طاقة، مواد أولية ومياه؛ قوة العمل (اليد العاملة) والنقل والإتصالات.

أ. الموارد الطبيعية: اقترن السلوك الجغرافي لكل الصناعات ولزمن طويل بالبحث شبه الاستثنائي عن العناصر المادية الداخلة في العملية الإنتاجية، إذ ارتبط توطن المنشآت الصناعية بجوار مصادر الطاقة وتوفر المواد الأولية والقرب من مواقع الإنتاج. وماعدا الدور جد المعتبر للمياه فبقية العوامل الأخرى تناقصت أهميتها بالنسبة للعديد من المؤسسات نظرا لتطور التقنيات الجديدة للنقل والتجارة خاصة في البلدان الصناعية.[8]

ب. الدور المتنامي للنقل والإتصالات: يعود الفضل لتناقص أهمية القرب من موارد الطاقة والمواد الأولية إلى الإمكانات الواسعة التي وفرها النقل وانخفاض التكاليف؛ وسواء تعلق الأمر بالنقل البحري، البري أو الجوي فهذا العامل حرر الصناعات من قيود جغرافية واقتصادية عند توطنها.

وبشكل مستقل عن وسائل النقل، تلعب وسائل الإتصال دورا متفوقا أكثر فأكثر في التوطينات الجديدة؛ فهناك علاقة مباشرة بين التصنيع السريع ودرجة تطور وسائل الإتصال الحديثة وخاصة الأنترنت، والأماكن التي تمتلك هذه الوسائل بإمكانها الوصول لكل المعلومات ومختلف الأسواق مما يعزز جاذبيتها للمستثمرين وعوامل الإنتاج. كما سمحت وسائل الإتصال هذه بفصل المراكز الصناعية للقيادة عن الفضاءات الصناعية للإنتاج، مما رفع من إمكانية تشتيت منشآت نفس المؤسسة لأن هذه الوسائل هي قاعدة التسيير عن بعد، كما سمحت أيضا بتحويل الوحدات الملوثة أو ذات الضجيج العالي إلى خارج التكتلات.

ج. اليد العاملة أو قوة العمل: العنصر الذي لا غنى عنه في سيرورة إنتاج أي مؤسسة هو الإنسان، ومن هذه الزاوية يمارس العامل الإنساني تأثير كبير على توطين الصناعات، مع الإشارة إلى أن الإحتياج لليد العاملة يكون من ناحية كمية ونوعية هذه الموارد البشرية.

دفع التقدم التكنولوجي لضرورة التكوين المستمر لليد العاملة لتجديد معارفها وكذلك تطوير الكفاءات المختلفة التي تتطلبها العديد من القطاعات مع الإنتشار اللامحدود للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال، وبالخصوص مع الإنفتاح الإقتصادي والتحرير في إطار العولمة التي رافقتها تحولات كبرى في مناخ وبيئة الأعمال، الإستثمار، المنافسة، الجاذبية، التنافسية، التحرير التجاري.[9]

2-2-2 عوامل التنظيم: تقاسم المكان والتكاملات في تنظيم الصناعة يشدنا نحو التركز، التخصص والتعاون، لأن لها وزن في عملية التصنيع كما في عملية التوطين الصناعي من زاوية الفاعلية الاقتصادية.

تكمن نقطة الإنطلاق هنا في الآثار الخارجية للتركز مثلما أدركها Marshall وهي بثلاثة أنواع:[10]

- الآثار الخارجية للمعلومات: يسمح تجاور المؤسسات التي تنتمي لنفس الصناعة برفع الاتصالات فيما بينها والتقاسم التعاوني للمعلومات الضمنية المتداولة على قاعدة علاقة غير تجارية؛
- الآثار الخارجية بين صناعية (interindustriels): تجاور المؤسسات التي تنتمي لنفس الصناعة ولكن تمارسها في مستويات مختلفة من سلسلة القيمة يضمن التخصص الجيد لإحتياجاتها واقتصاد التكاليف، كما أن مستوى تخصصها سيكون جد مرتفع. فبإمكان هذه المؤسسات تقاسم – في عين المكان- عدد معين من الموارد الثابتة والتي لا تستطيع الحصول عليها إذا ما كانت منعزلة عن بعضها؛
- الآثار الخارجية المرتبطة بالسوق المشترك للعمل: وجود يد عاملة وافرة ومتنوعة تسمح للمؤسسات بإيجاد اليد العاملة المتخصصة بشكل جيد، كذلك أحسن تقاسم لبعض التكاليف الخاصة بالعمل وأحسن استفادة من المعارف.

إضافة إلى الآثار الخارجية للتركز يمكن إضافة أيضا الآثار الخارجية للتحضر (urbanisation)، حيث تأتي اقتصاديات التحضر من وجود سوق استهلاكي مهم والذي بإمكانه أن يؤازر أهمية المؤسسات، وذلك بتموقع المؤسسات بجوار أسواق تضمن لها إمكانيات أكبر للبيع، لأن هذه الأسواق ستكون الوسيلة لضمان آفاق جيدة للمؤسسات تجاه تكاليف ثابتة قد تكون مهمة وتكاليف متغيرة قد تميل للتناقص.[11]

2-2-3 عوامل البنية التحتية ومختلف أماكن الإستقبال: بعد تحديد العوامل العامة للتوطين الصناعي يتوجب على الصناعات أن تهتم بالخصائص المميزة للموقع الذي سيستقبل النشاطات الصناعية، وهي خصائص ملازمة لتوطينها الخاص. فعلا، فالموقع الذي سيستقبل المؤسسات المرشحة، سواء كان في النسيج الحضري، في المحيط، منطقة صناعية أو موقع منعزل، من الأهمية بما كان أن يتوفر على قاعدة بنية تحتية لا غنى عنها للعمل الجيد للمؤسسة وكذلك فعاليتها الإقتصادية والإجتماعية.

إجمالا نميز بين مجموعتين من عوامل البنية التحتية تابعة عموما للسلطات العمومية ومرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالنشاطات الصناعية؛ تتمثل هذه العوامل في:[12]

- **البنية التحتية التقنية:** وتتكون من الهياكل القاعدية الأساسية (شبكة النقل: شبكة الطرق، الموانئ، المطارات .. ، شبكة توزيع وتصريف المياه والتطهير ...) ؛ والهياكل الطاقوية (شبكات الكهرباء، الغاز، الوقود، مختلف مصادر الطاقة ...)؛ وهياكل الاتصالات (شبكات الإتصال: هاتف، انترنت ....)؛
- **البنية التحتية الإجتماعية-الإقتصادية:** التعليم والتكوين، التحضر والسكن، الصحة والحماية الاجتماعية، نشاطات التجارة والخدمات والإدارة .... وجود هذه البنية التحتية وكذلك تطورها المستمر يمثل المؤشر على مستوى تطور نوعية الحياة للمواطنين عموما، وهي جد مهمة أولا لكل من قوة العمل، ثم للمؤسسات. مهما كان طابع هذه الهياكل (عمومية أم خاصة) فإنها تمارس تأثيرا كبيرا على المؤسسات الصناعية عند توطنها، فهي تسمح بتفادي الإستثمارات غير المنتجة والأعباء الزائدة إضافة إلى توفير محيط شامل ضروري لعمل المؤسسة وتنافسيتها.

3- أهداف سياسة التوطين الصناعي:

سياسة التوطين الصناعي هي الوسيلة لتحقيق سياسة التصنيع في البلد، وتتميز أشغالها ومهامها بالتنوع والتغير في الزمن؛ تنوع من خلال تأثيرات النظام المكاني- الاقتصادي الذي يستدعيه كل توطين لمشروع جديد، وتغير في الزمن سواء من حيث ضرورة تحويل العناصر الموجودة أو بالحاجة إلى تكوين عناصر جديدة للبنية المكانية للصناعة تماشيا مع إمكانات التوطين الجديدة.

ترمي كل سياسة للتوطين الصناعي إلى تحقيق جملة من الأهداف في إطار الأهداف الشاملة للتنمية المكانية، يسمح تنوعها بتصنيفها وفقا لطابعها المشترك إلى أربعة (04) أصناف:

- **الأهداف الاقتصادية**: من خلال المساهمة في التنمية المركبة للجهات عن طريق تقليص نفقات الإستثمار، تكاليف الإنتاج، النقل، أو من خلال تطوير القاعدة المادية والطاقوية و"تنشيط" وتفعيل ديناميكية الأقاليم غير المتطورة اقتصاديا. تدخل هذه الجملة من التدابير والمهام ضمن السياسات العمومية والتي تندرج بدورها في إطار أكثر اتساعا وهو تهيئة الإقليم؛
- **الأهداف السياسية**: وتشمل، وفقا لإرادة السلطات العمومية، خلق مراكز جديدة وبؤر صناعية تحفز التغيير في البنية الإجتماعية للمناطق المستهدفة والتي تسمح بتقليص حركات الهجرة والإختلافات الحضارية، والتخفيف من التفاوتات بين المناطق، المدينة والريف، بين ساحل وداخل البلد .... ؛
- **الأهداف الإجتماعية-الثقافية**: تُعبّر عن تقليص الإختلافات الجهوية في المداخيل، الحياة الثقافية، الخدمات الاجتماعية، أين ينبغي أن تكون التحولات مناسبة لهيكل السكان النشطين وخلق فرص العمل. وهنا يعتبر تدخل السلطات العمومية، عن طريق عدة قنوات، جد مهم؛
- **الأهداف الدفاعية**: نظرا للظروف الراهنة التي تهيمن على الساحة العالمية والوضعية الجيو-سياسية، يبقى الهدف هو الحفاظ على الأمن والإستقرار. ومن هذه الزاوية فإن سيرورة التوطين تعني أيضا المناطق الحدودية وهذا من أجل تدعيم علاقات حسن الجوار وعمليات الإندماج الجهوي.[13]

المحور الثاني: أشكال وآليات التوطين الصناعي في ظل متطلبات التنمية الصناعية

ترافقت تطورات العولمة مع إعادة تعديل العلاقة بين الإقتصاد والحيز والعلاقة بين المحلي والشامل، والشاهد على ذلك هو نشوء أشكال تنظيمية متعددة للتوطين الصناعي مثل الإستقطاب (أقطاب نمو، تنافسية، تقنية)، التجمعات الصناعية... مع الإشارة إلى الحالة الخاصة للمناطق الصناعية.

1- أقطاب النمو والأقطاب التقنية

1-1 أقطاب النمو:

أدخل François Perroux في مؤلفه "إقتصاد القرن العشرين" هذا المنظور قبل الإقتصاد الجغرافي الجديد، إذ أوضح أنه بتقارب المؤسسات من بعضها وتواجدها معا في مكان معين فإنها تخفِّض من تكاليف النقل وتستفيد من الإقتصاديات السلمية كما تتدعم تنافسيتها تعاضديا. يمكن للقطب إذا أن يكون مصدرا للنمو واجتذاب مؤسسات أخرى والتي بقدومها ستستفيد وتغذي هذه السيرورة بدورها.[14]

يمكن إجمال فوائد نظرية أقطاب النمو بما يلي:

- إن النظرية تشكل طريقة كفؤة جدا لتوليد التطور تبعا لاقتصاديات التكتل المختلفة؛
- إنها تركز الإستثمار في نقاط معينة ذات تكاليف أقل بدلا من الإنفاق العام على مناطق كثيرة؛
- من خلال تأثيرات الإنتشار تساهم أقطاب النمو على نقل تأثيراتها الإيجابية خارج نقطة النمو مما يساعد على حل كثير من المشاكل للأقاليم المتدهورة.[15]

ومن أجل أن يكون القطب ذو قوة محركة فعلية فيجب:

- أن يكون في وسط اجتماعي واقتصادي محدد ومدروس كي تكون النتائج إيجابية، فإن أصبح يساهم في خلق الإضطرابات التي تكون لها آثار سلبية على المحيط فإنه لا يستحق هذا الإسم؛
- يتوفر على عوامل اقتصادية وتقنية ويتمتع بهامش من الحرية، أي أن هذا النوع من الوحدات في البلدان النامية يخضع لقرارات مجموعات اقتصادية ومالية فاعلة تعمل بالتنسيق مع السلطات الداخلية أو الخارجية.

يجب أخذ هذه الشروط والإعتبارات بعين الإعتبار عند الرغبة في توطين أو استحداث قطب تنموي معين، وإلا انعكست آثاره سلبا على المنطقة وعلى المحيط عامة.[16]

2-1 الأقطاب التقنية:

يمثل القطب التقني شكل تنظيمي إقليمي يتم فيه جمع المؤسسات ذات التكنولوجيا العالية في موقع واحد، وينتج عن ذلك آثار التوافق والتداؤب (synergie) في ميدان الإبتكارات والتكوين.

ومن أجل تحقيق الغايات المنشودة تعمل هذه الأقطاب على:[17]

- تحفيز وإدارة تدفق المعرفة والتقنية بين الجامعات ومعاهد البحوث والشركات الأسواق؛
- تيسير تكوين ونمو المنشآت الاقتصادية المبنية على الإبتكار من خلال آليات التحضين والإنبثاق من الشركة الأم؛
- توفير تجهيزات ومساحات عالية الجودة بالإضافة إلى خدمات ذات قيمة مضافة.

2- التجمعات الصناعية:

2-1 مفهوم التجمعات الصناعية:

التجمع الصناعي هو تجمع جغرافي لمجموعة من المنشآت الصناعية والمؤسسات المساندة التي تعمل في نشاط معين، تترابط وتتكامل فيما بينها في انتاج مجموعة من منتجات أو خدمات هذا النشاط، وبحيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية، مكونة بذلك السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج. وتشمل هذه العلاقة تبادل السلع والخدمات والمعلومات والخبرات والموارد البشرية.[18]

2-2 أنواع التجمعات الصناعية:

يوجد العديد من التقسيمات للتجمعات الصناعية ومن أهمها ما يتعلق بتقسيمها حسب الهيكل إلى أربعة أنواع لكل منها نوعية مختلفة من الروابط والعلاقات بين المؤسسات:[19]

- **تجمعات مارشال**: تتكون من شركات محلية صغيرة ومتوسطة الحجم، تتخصص في الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة والحرفية العالية. ويكون التبادل التجاري بينها كبيرا.
- **تجمعات المحور والأذرعة**: تسيطر عليها شركة أو عدة شركات كبيرة يخدمها عدد كبير من الشركات المتوسطة والصغيرة الموردة للمدخلات والمخرجات.
- **تجمعات منصات الفروع**: تتكون من فروع الشركات الدولية متعددة المصانع، وتتميز بضعف التبادل التجاري فيما بين هذه الفروع. كما أن عدد الشركات المنبثقة عن هذه المصانع والمزودين بالمدخلات قليل.
- **تجمعات المراكز العامة**: تنشأ في حال وجود مقدمي الخدمات وموردي المدخلات حول مراكز الأنشطة العامة الكبيرة في الدولة كالجامعات والقواعد العسكرية والمكاتب الحكومية والشركات الإستراتيجية الكبرى، والعلاقة تقوم على علاقة البائع (الموردين) والمشتري (المراكز).

3- الحالة الخاصة للمناطق الصناعية

يمكن للمنطقة الصناعية أن تصبح قطبا تنمويا محليا خاصة إذا كانت هامة فيما توفره من مناصب للعمل، حيث سيكون لها نفس أثر القطب التنموي من حيث تحريك المنطقة اقتصاديا واجتماعيا.

إن أسلوب المناطق الصناعية هو من الخصائص الأساسية للتوطين الصناعي الحديث، ففي الوقت الحالي إن أصحاب الصناعة عندما يبحثون عن الأماكن المناسبة لتوطين صناعاتهم فإنه من بين الشروط التي يبحثون عنها هو توفر منطقة صناعية في الحال أو مستقبلا مع معرفة تاريخ الإنجاز. ولهذا فإن المنطقة الصناعية تعتبر عاملا تقنيا في عملية التوطين الصناعي، لأن من أهدافها توفر أرض مكيفة طوبوغرافيا لممارسة النشاط الصناعي وتستجيب لإحتياجاته وتكون مدعمة بمختلف عناصر البنية التحتية الضرورية مثل المواصلات والطاقة والماء وجميع التسهيلات التقنية المتعددة. وبهذا المعنى فإن المنطقة الصناعية هي عبارة عن مجال نوعي مجسد في رقعة جغرافية مجهزة بالوسائل الضرورية لممارسة النشاط الصناعي.[20]

المحور الثالث: استراتيجية التنمية الصناعية وسياسة التوطين الصناعي في الجزائر

عملت الجزائر بعد الاستقلال على إنشاء قاعدة صناعية متنوعة، حيث كانت معظم الصناعات التحويلية موجهة إلى الاستهلاك المحلي. وقد عرف الاقتصاد الجزائري مراحل هامة أثرت على التنمية الصناعية، حيث مست إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني القطاع الصناعي من سنة **1990** إلى سنة **2010 والتي** كانت نتيجة المشاكل التي كان يعرفها القطاع خاصة مع التحولات الدولية، وظهور تكتلات إقليمية ودولية، أدت إلى زيادة حدة المنافسة الدولية وتدني المنتجات المحلية.

1-أسباب وضع استراتيجيه جديدة لقطاع الصناعة

كانت التطورات التي عرفتها الجزائر في كافة المجالات، سببا لإعادة النظر في السياسات والبرامج السابقة لقطاع الصناعة وإعادة هيكلته وفقا لهذه التغيرات مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الدولية الراهنة، من بينها الأزمات التي يعرفها العالم، والقدرات التنافسية الجديدة للدول الناشئة، والتي أصبحت تهدد اقتصاد الدولة .ويمكن تلخيص أهم الأسباب الموضوعية التي توجب صياغة إستراتيجية قادرة على رفع الصناعة الجزائرية إلى المستوى العالمي فيما يلي:

1-1 الظروف العامة للحياة الاقتصادية والاجتماعية:

وهي عناصر هامة للنهوض بالتنمية في كافة القطاعات، حيث تعد مشكلة واهتمام الفكر السياسي على مر الزمن، خاصة مع العولمة التي أثرت على اقتصاديات كل دول العالم ومن بينها الجزائر التي تعاني بالفعل من آثارها، وهي الآن تحاول إيجاد السبل وطرق للاستفادة من المزايا التي اكتسبتها عن التغيرات والتطورات الاقتصادية، خاصة معدلات النمو التي تحسنت في العشرية الأخيرة، نتيجة لارتفاع أسعار البترول، وتحسن الأوضاع الأمنية التي لم تعد اليوم عقبة أمام الأنشطة الاقتصادية في البلاد .وقد أظهرت التطورات التي عرفتها الجزائر تقدما كبيرا مقارنة بسنوات التسعينيات حيث تم إنجاز الكثير من الإصلاحات في البلاد، من الناحية الاقتصادية خلال الفترة 2000-2004 والتي تميزت بالاستقرار، حيث ساعدت على ذلك التشريعات والإصلاحات القانونية للقطاع الاقتصادي، من خلال إعادة هيكلته وفقا لمصلحة التنمية

2-1 مرحلة ما بعد الاستقرار الاقتصادي:

لابد من مرحلة جديدة، حيث تكون متطلباتها صعبة ومعقدة، والتي تلزم على المسئولين في الدولة صياغة إستراتيجية، في الوقت الراهن لتوظيف المزايا والمكتسبات المحققة في تنفيذ جديد لتنمية شاملة في كافة القطاع، من خلال إعداد برامج وسياسات، تعمل على رفع مستوى والقدرة الإنتاجية والتنافسية للمنتجات المحلية[21]

3-1 ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات:

اعتماد الاقتصاد الجزائري لفترة طويلة على مداخل البترول، وبالأخص على مداخل الصناعات الاستخراجية، يفرض على الدولة التفكير في الصناعات التحويلية، حيث يعرف العالم أزمات اقتصادية ومالية، قد تؤثر على مداخل البترول من فترة لأخرى، ولهذا لابد من إيجاد إستراتيجية لترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات، فتدني معدلات النمو الذي شهدته الجزائر نتيجة لانهيار أسعارا لبترول خلال الفترة (1986-1999) كان سببا في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني .تحتاج الجزائر الآن إلى إستراتيجية تتضمن توفير الشروط اللازمة للقيام بالتنمية الصناعية السريعة ودعمها .ويتطلب في الواقع قطاع الصناعة احتياجات تكنولوجية و إدارية لتنفيذ هذه الإستراتيجية ،والتي تسهم في رفع معدل النمو؛ فالصناعة هي الوسيلة لإنتاج القيمة المضافة الجديدة في الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى إنشاء وظائف جديدة، وهيكلة وتحديث الاقتصاد الوطني، كما تسمح بالاندماج في النظام العالمي الجديد.

2- محاور الإستراتيجية الجديدة (2010-2014) لقطاع الصناعة .

لا بد من أن تعتمد الإستراتيجية الصناعية الجديدة على توظيف النتائج التي حققتها في الجانب الاقتصادي والجانب السياسي والأمني خاصة، حيث توفر الظروف الجيدة التي تسمح بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية، والتي تصاغ بطريقة مثلى خدمة للصناعة المحلية، وقد جاءت هذه الإستراتيجية في مشروع وثيقة وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة المتوسطة وترقية الاستثمار لفترة(**2010-2014**)، وهي مبينة في أربعة محاور رئيسة وهي[22]:

أ- اختيار القطاعات الأكثر فعالة: يتم اختيار القطاعات التي ينبغي ترقيتها وفق العناصر الموالية:

- تحديد الصناعات التي تتمتع بأداء فعال في التنمية.
- تحليل القدرة التنافسية للفروع المحددة.
- تقييم نقاط القوة والضعف في الفروع والتهديدات المستهدفة، والفرص المتاحة في السوق الدولية.

❖ تفعيل الإستراتيجية الصناعية المأخوذة لهذه الاختيارات المثلى، ومتابعة العناصر لتنفيذها ومتابعتها.

ب - نشر قطاع الصناعة:

يستند الانتشار الصناعي إلى اختيارات الإستراتيجية الصناعية، والتي تتطلب العمل على ثلاثة مستويات متناسقة هي:

المستوى الأول :تنمية الموارد الطبيعية وتكثيفها للترويج الصناعي للصناعات الجديدة، من خلال تنمية الموارد الطبيعية، والهدف منه تعزيز الصناعات التي من شانها أن تسمح للجزائر استغلال الثروات الطبيعية، والانتقال من مجرد مصدر للموارد الطبيعية إلى مصنع يستخدم هذه الموارد ومصدر للمنتجات المصنعة النهائية، ومثال ذلك صناعات البتروكمياء وصناعة الحديد والنفط..، وهذا باستعمال التكنولوجيا العالية والجديدة.

المستوى الثاني :تكثيف الصناعات، ويكون بتشجيع الصناعات التي تساهم في تحقيق التكامل بين الأنشطة الموجودة حاليا، من خلال سلسلة الإنتاج، ومن أمثلة ذلك الصناعات الكهربائية والدوائية والبيطرية والغذائية والسلع الرأسمالية.

المستوى الثالث :تشجيع الصناعات الجديدة، وتتعلق بالصناعات التي لم تكن موجودة في الجزائر ، أو في بعض مناطقها، والتي تخص في العصر الحالي صناعة المعرفة وصناعة التكنولوجيا(المعلومات والاتصالات صناعة السيارات وليس التركيب)

ت - سياسات التنمية الصناعية.

وهي السياسات والبرامج التي تعتبر أساسيات وركائز الإستراتيجية الصناعية الجديدة لفترة (2010-2014) لأجل ترقية وتطوير القطاع الصناعي وفق المتغيرات والتطورات الدولية الراهنة للعمل والتنسيق الإيجابي لإعطاء دفعة قوية للتنمية الصناعية، حيث تتضمن هذه الإستراتيجية تنفيذ السياسات اللازمة وتطويرها تضمن الديمومة والتكاثر للصناعة الجزائرية والتي نذكر منها :

- ✓ **ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
- ✓ **تنمية الموارد البشرية**
- ✓ **دعم الابتكار**
- ✓ **الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**
- ✓ **ذكاء الأعمال لتشجيع القدرة التنافسية**
- ✓ **تشجيع الاستثمار الأجنبي**
- ✓ **تشجيع الاستثمار الصناعي**

ث - التوطين الصناعي(الجغرافي)

يعد التوطين الصناعي البعد الثاني من فضاء النشر الجغرافي للصناعة، حيث يعتبر موقعا للصناعات، وقد وصلت البلاد مرحلة متقدمة في مجال تركيزالأعمال، وتطور البنى التحتية،ومراكز البحث والتدريب، ومع ذلك، تتطور هذه الهياكل المختلفة دون تقديم مردودية تعود على ترقية الصناعة المحلية؛ وفي هذا السياق، فإن مفهوم التوطين الصناعي يخص توزيع المشاريع الصناعية في إطار منح العقار الصناعي في كافة الوطن، في إطار المحافظة على البيئة والقطاعات الأخرى، والذي يعزز أقطاب النمو الصناعي في ظل التطورات التكنولوجية العالمية، وإدماج التجمعات الصناعية؛ كما يجب استغلال التركيز المكاني للأنشطة الاقتصادية، أمام مراكز البحوث والتدريب لتطوير التفاعلات الأفقية والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة والمنظمات المعنية في تطوير هذه الصناعة، حيث تصمم بهدف تحقيق القدرة التنافسية، وهي مبنية على القدرات واستعراض المهارات والتفاعل بين الشركات في نفس الاقليم (المجموعة) وفي هذا المجال[23]، فإن فكرة توطين الصناعة يأخذ اتجاهه بتسوية والسماح لانتشار القطاعات الصناعية الضرورية والتي تفتقدها البلاد .فاستبدال الممارسة الحالية للتوطين الصناعي ،والذي كان على حساب قطاعات حساسة أخرى في الجزائر ، فلا بد من الربط المنطقي بين احتياجات القطاع الصناعي للعقار وفق الحاجيات الداخلية .ويتم إحداث مناطق متكاملة للتنمية الصناعية التي سيتم وضعها في مكان القرب المكاني لبناء شبكة الشركات، والهياكل التنظيمية، وتكثيف هياكل البحث والتدريب والخبرة. وينبغي الجمع بين منظمة الفضاء و القدرات والبحوث والتدريب والاستخبارات الاقتصادية لتفعيل عملية تنفيذ استراتيجية تنموية قادرة على ترقية القطاع الصناعي المحلي[24] استنادا إلى معيار إنشاء البنية التحتية والمرافق العامة والجودة العامة والجامعات المحلية ومراكز البحوث، وقد تم تحديد المناطق الاستراتيجية الوطنية للصناعة وهذا حسب الجدول الموالي :

جدول رقم 01 : تقسيم المناطق الجغرافية حسب احتياجات الصناعة وفق مشروع التنمية الصناعية الجزائرية 2010-2014

المناطق المتكاملة للتنمية الصناعية	الأقطاب التكنولوجية	مناطق متخصصة
1. الجزائر	1. الجزائر(سيدي عبد الله.)	1. أرزيو
2. البليدة	2. بجاية	2. حاسي مسعود
3. مستغانم وهران	3. سيدي بالعباس	3. سكيكدة
4. سطيف برج بوعريريج		4. وهران
5. حاسي الرمل غرداية		
6. عنابة		
7. بومرداس تيزي وزو		

المصدر :مشروع تنمية قطاع الصناعة وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

من خلال مشروع الإستراتيجية الجديدة، فإنها تركز على تنفيذ التنمية الصناعية في جميع أنحاء البلاد .وقد خصصت بعض المناطق الجزائرية لمجالات معينة، لما لها من مزايا نسبية من موقعها الجغرافي، ومن هذا المنطلق يجب أن يتم إدخال مناطق أخرى في المنافسة، لتحقيق تعدد في مجالات التنمية مستقبلا. ومن الضروري إنشاء كيانات صناعية محددة تكون مواكبة للتنمية الإقليمية والدولية، من أجل تعزيز وتطوير المجالات ذات الأولوية للتنمية الصناعية المتكاملة، مهمتها إجراء جرد كامل من الإمكانات الحالية للتنمية في المنطقة، أوإعداد فضاء البيئة الاقتصادية والمؤسسية للأعمال، لتنظيم الترقية للشركات وتحديد سياسة المساعدات المباشرة للشركات، وفق ما يخدم المصلحة الاقتصادية[25].

3- البرنامج الوطني الإستشرافي للمناطق الصناعية للفترة 2012-2017

نظرا للمستجدات على المستوى الوطني وخاصة بعد انجاز الطريق السيار شرق غرب، فإن الدولة الجزائرية غيرت نظرتها للمناطق الصناعية من المناطق المدمجة إلى المناطق الصناعية الجديدة وفي إطار التعاون وتبادل التجارب بين دول البحر الأبيض المتوسط ومن بينها ألمانيا[26] والذي تم اعتماده شهر أفريل ،إن البرنامج الجزائري الجديد للمناطق الصناعية الذي تمت المصادقة عليه يتمحور حول جملة من النقاط:

3-1 خلفية إعداد البرنامج[27]

إن البرنامج كانت نتيجة لعدة أسباب منها:

- ✓ إحصائيات الوكالة الوطنية للوساطة ولضبط العقاري(ANIREF) للمواقع الوطنية لتوطين المناطق الصناعية بناءا على طلبات الولاة (بداية 2011)
- ✓ مقررات مجلس الوزراء بتاريخ2011/02/22
- ✓ قرارات اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها الخمسين بتاريخ2011/3/06 والمتضمن إنشاء لجنة وزارية مشتركة لدراسة اقتراحات قوائم المناطق الصناعية الجديدة(إزالة أو إضافة مناطق جديدة.)
- ✓ القرار الوزاري المشترك والمتضمن إنشاء 36 منطقة صناعية جديدة.
- ✓ مصادقة اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها الواحدة والخمسون بتاريخ2011/04/19
- ✓ توسيع البرنامج إلى 39 منطقة صناعية جديدة مع إعادة النظر في الوسائل المادية والمالية
- ✓ إدماج 03 مناطق جديدة بناء على أمر حكومي والمتضمنة إنشاء 42منطقة صناعية

3-2 الأهداف الإستراتيجية: يهدف إلى تحقيق جملة من الغايات وهي [28]

- ✓ تدعيم الاستثمار والنمو الصناعي؛
- ✓ إلغاء الحواجز العقارية في القطاع الصناعي؛
- ✓ وضع برنامج جديد لتهيئة الإقليم وفق مبادئ التنمية المستدامة؛

✓ رفع مردودية الهياكل القاعدية.

3-3 المبادئ الأساسية لاختيار المناطق الصناعية

حددت جملة من القواعد لاختيار المنطقة الصناعية نوجزها في الجدول التالي :

جدول رقم 02 : معايير اختيار المنطقة الصناعية

المنطقة المثلى		المعايير				
الرقم	القيود (الشروط)	النسبة	المؤشرات			الترتيب
			قوي	متوسط	ضعيف	
1	النظام العمراني	10%				
2	الموقع والقرب من المناطق الحضرية : البعد ب/كم عن ثلاث مواقع حضرية: المدينة- الأحياء البلدية	15%				
3	المساحة	15%				
4	الملاحق	20%				
5	الهياكل والطرقات	15%				
6	الخدمات والنشاطات الملحقة	5%				
7	التأثيرات البيئية	5%				
8	اقتصاد المعرفة	5%				
9	النسيج الصناعي	10%				
المجموع		100%				

source : LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONESINDUSTRIELLES – ministère l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement- avril2012. p07.

من خلال الجدول السابق يتضح لدينا أن متطلبات اقامة مناطق صناعية مثلى تبرز أكثر في الموقع الممتاز والمساحة وتوفر كل من البنى التحتية والملاحق الضرورية لقطاع الصناعي والتي حظيت بنسبة 15 % و20 % على التوالي

كما أن وجود المناطق الصناعية في كافة الولايات والمدن الكبرى أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية الوطنية حيث أنه سيخلق جوا ملائما لاستقرار الصناعة وجذب الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية في القطاع الصناعي والنهوض بالصناعات الأساسية بالإضافة إلى توفير البنية الأساسية الضرورية مثل الكهرباء والطاقة والماء واليد العاملة، إلخ. ضف إلى ذلك أنه سيسهل تكوين قاعدة بيانات حول احتياجات الصناعة من حيث المواد الخام والمدخلات الإنتاجية الأخرى ويضمن السلامة الصناعية ويوفر الظروف الملائمة لحماية البيئة وإنشاء معامل معالجة النفايات والمياه المستعملة ويساعد على الإيفاء بالمتطلبات الصحية للصناعات الغذائية والدوائية والالتزام بمعايير الجودة والمواصفات والتوحيد القياسي وتطوير البحث الصناعي بهدف تحسين وزيادة الإنتاج ووقف النمو العشوائي للصناعة حيث يمثل الجدول الموالي أهم المواقع الجغرافية المختارة لانشاء المناطق الصناعية الجديدة .

الجدول رقم (03) المواقع الجغرافي للمناطق الصناعية الجديدة

الجهة	الموقع الإقليمي	الولايات	عدد المناطق	المساحة هكتار
الشمال	شمال وسط	بومرداس (1)بويرة(1) المدية (1) تيزي وزو(2)بجاية(2) الشلف(2)عين دفلة– (1) البليدة، الجزائر ، تيبازة(1)	10	1739
	شمال شرق	عنابة (1) قسنطينة (1) سكيكدة(2) جيجل (1) ميلة (1) سوق أهراس (1) الطارف (1) قالمة (1)	09	2394
	شمال غرب	وهران (1))تلمسان (1) مستغانم	08	1517

		(1) عين (تموشنت (1)غليزان (1) سيدي بلعباس2 معسكر (1)		
	27			5650
الهضاب العليا	الهضاب العليا الوسطى	الجلفة (1) الأغواط، المسيلة (1)	02	478
	الهضاب العليا الشرقية	سطيف (1) باتنة (1)برج بوعريريج(2) خنشلة(1) أم البواقي، تبسة(1)	04	1346
	الهضاب العليا الغربية	تيارت(2))سعيدة (1) تسمسيلت ، البيض ، النعامة (1)	04	896
10				2720
الجنوب	الجنوب الغربي	بشار(1) تندوف ، أدرار(1)	02	402
	الجنوب الشرقي	غرداية (1) بسكرة(1) الوادي ، ورقلة (1)	03	800
	الجنوب الكبير	تمنراست ، إليزي	00	00
	05			1202
المجموع	42			**9122**

source : LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES – ministère de l'industrie de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement- avril2012 p09

من خلال الجدول السابق يتضح أن اختيار المدن التي سوف تقام فيها المناطق الصناعية كان نتيجة لعدة اعتبارات تم من خلالها أيضا تحديد العدد المطلوب ففي الوقت الذي استفادت منه ولاية بومرداس من انشاء منطقة صناعية واحدة مثلا استفادت كل من بجاية وتيزي وزو من انشاء منطقتين مثلا في شمال البلاد(شمال وسط) في حين استفادت كل من عنابة وقالمة والطارف من انشاء منطقة صناعية واحدة مقارنة بسكيكدة التي استفادت من انشاء منطقتين صناعيتين (شمال شرق)

4-3 تمويل البرنامج وتحليل التدفقات المالية المرتبطة بالمشروع:

إن إنشاء 42 منطقة صناعية جديدة في إطار البرنامج الوطني الإستشرافي للمناطق الصناعية يمكن إيجازها في الجدول الآتي

الجدول رقم(4) :المعطيات الإجمالية للبرنامج

عدد المناطق الصناعية	42منطقة صناعية
التكلفة الإجمالية للمشروع	88مليار دينار جزائري
التكلفة الإجمالية للمشروع	34ولاية
المساحة الإجمالية 42 منطقة صناعية	9572
المساحة الصافية	7179

Source: LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONESINDUSTRIELLES – ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement- avril2012.p12.

الجدول رقم (5) **التقديرات المالية للبرنامج**

	الانجاز	**مصدر الموارد المالية**
مرحلة الاستثمار (إنجاز42 منطقة صناعية)	**تهيئة المناطق الصناعية**	**قروض طويلة الأجل**

مرحلة الاستغلال (تسيير المناطق الصناعية)	نفقات التسيير (إدارة صيانة أمن) تسديد القرض	طرق الحصول على المداخيل من طرف الوكالة

المصدر WWW.ANIREF.DZ :

بالرغم من تحقيق الجزائر لفائض مستمر على مر السنوات الأخيرة، إلا أن قطاع الصناعة لم يأخذ المقدار الكافي لترقيته بما يتوافق مع المتغيرات الدولية، حيث يبقى القطاع في حاجة ماسة لزيادة قيمة التمويل.

الجدول (6) :مدة الإنجاز

بداية الأشغال	نهاية الأشغال	القترة الإجمالية(بالأشهر)
السداسي الأول2012	السداسي الأول 2017	63 شهر

السنة	بدايتا لأشغال عدد المناطق	الإنجاز عدد المناطق
2011	الانتهاء من الدراسة والإجراءات الإدارية	
2012	11	
2013	31	
2014		4
2015		18
2016		19
2017		1
المجموع		42

Source: LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONESINDUSTRIELLES – ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement- avril2012. p16.

من خلال الجدول السابق يتضح أن الفترة الإجمالية لانجاز المناطق الصناعية المدرجة في البرنامج الاستشرافي للفترة 2012-2017 تقدر بـ63 شهرا وهي فترة كافية لذلك إذا ما لم تتصادم ببعض المعوقات التي تحول دون ذلك ،وبالمقارنة بين ما خطط له وما تم انجازه لحد اليوم نجد أنه لازال نسبة ضعيفة مقارنة بالامكانيات وهذا إن دل على شيئ فإنه يدل على أن سياسة التوطين الصناعي في الجزائر لازالت بعيدة كل البعد عن الهدف المنشود في ظل الإستراتيجية الصناعية الجديدة .

الخاتمة :

مما لا شك فيه أن تقديم الدعم للمناطق الصناعية من خلال إنشاء مناطق جديدة وتوسيع المناطق الموجودة وخدماتها سيساعد على تطوير وتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما سيدعم ذلك قدرة هذه المناطق على الإسهام في الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي وبالتالي خلق فرص عمل جديدة لاستيعاب قوة العمل المتزايدة. كما أنها ستضمن وجود إطار منظم ونشاط صناعي مستقر. الاقتصاد الوطني، كما تسمح بالاندماج في النظام العالمي الجديد.

لدى فقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة لدعم القطاعات خارج مجال المحروقات إلا أن النتائج لم ترق إلى التطلعات مما يحتم التوجه نحو إعادة بعث صناعة تقوم على تطوير المناطق المتخصصة ، حيث أن مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام الذي لا يتعدى حاليا نسبة 5 % و دعم القرارات السياسية بالبحث العلمي من اجل تحقيق نتائج اقتصادية "مثمرة لازال حلما

مما يؤكد أن سياسة التوطين الصناعي بجميع مبائه وأهدافه وأشكاله لازال رؤية نظرية بعيدة عن الواقع و إن هي تجسدت ببرامج وسياسات صادفتها عدة عراقيل وصعوبات تحول دون ذلك

وإن كانت إستراتيجية التنمية الاقتصادية عامة والتنمية الصناعية خاصة لا يمكن أن تقوم بدون قاعدة اقتصادية متينة في جانبها المادي والبشري ،فإن ذلك و إن كان أمرا غير ضروريا فإنه مع ذلك غير كاف إلا إذا توفرت شروط ومتطلبات أساسية عند إعداد هذه الإستراتيجية حتى تيتم تجسيد سياسة التوطين الصناعي على أرض الواقع و الحصول على أفضل النتائج في أسرع وقت و بأقل تكاليف اقتصادية واجتماعية ممكنة .

وفي هذا السياق فإننا نؤمن بضرورة وجود صلة بين التنمية وإعادة البناء. لهذا، فإن تأسيس مثل تلك المناطق الصناعية يجب أن يشكل جزءا لا يتجزأ من سياسة تنموية إقليمية شاملة تضع حدا للاندفاع التلقائي للصناعات نحو المدن الكبرى وعليه نختم الدراسة بالتوصيات التالية التي لابد منها:

- ✓ ضرورة الاطلاع على التجارب السابقة
- ✓ الشمول و التوسع و الانتشار
- ✓ المعرفة التامة بالإمكانيات والخصائص المحلية لكل ولاية ولكل إقليم من أجل إعداد إستراتيجية صناعية ناجحة
- ✓ الاستغلال الأمثل للخصائص الاقتصادية الاجتماعية المحلية
- ✓ ضرورة تلبية الحاجات الأساسية و الثانوية للاقتصاد الوطني
- ✓ معرفة الاستراتيجيات الاخرى المتكاملة والمضادة
- ✓ أهمية اعتماد العمل الجماعي من قبل نخبة الخبراء والمتخصصين في كافة المجالات
- ✓ الإسراع فى إعادة هيكلة منشآت القطاع العام، والبدء فى تنفيذ المشروعات الهادفة إلى التقليل من الآثار الاجتماعية لإعادة الهيكلة.
- ✓ البدء فى إنشاء منظومة الحوكمة الجديدة من أجل تنفيذ الإستراتيجية.
- ✓ تبنى أولى المبادرات التى تستهدف تحسين بيئة الأعمال.
- ✓ التعريف لدى أصحاب المصلحة بالإستراتيجية الصناعية ومدى تقدم تنفيذها وكذلك التعريف بمختلف أنشطة وزارة الصناعة
- ✓ بناء الروابط الإعلامية مع مختلف المجالس والوزارات والمؤسسات الحكومية و صانعي القرار على مستوى كل ولاية أو إقليم
- ✓ إعلام وتوعية العاملين في وزارة الصناعة بأنشطتها ومقتضيات المرحلة الانتقالية وخاصة تلك المتعلقة بتنفيذ الإستراتيجية الصناعية.
- ✓ للوصول إلى شرائح المجتمع المستفيدة ,وضمان قناعتهم بأهمية الإستراتيجية ومشاركتهم الفعالة في تطبيقها يتطلب الأمر تنفيذ خطة تواصل محكمة
- ✓ اعتماد حد أدنى من الموافقات المطلوبة في الدوائر المختصة

قائمة الهوامش والمراجع:

[1] **BELATTAF Matouk**, "Localisation industrielle et aménagement du territoire", Office des Publications Universitaires, Alger, 2009, p 11.

[2] **محمد بومخلوف**، "التوطين الصناعي في الفكر والممارسة"، شركة دار الأمة للطباعة النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000، ص ص 25-26.

[3] **BELATTAF Matouk**, Op. Cit, p p 11-12.

[4] **محمد بومخلوف**، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[5] **BONNET Jacques**, **BROGGIO Céline**, "Entreprises et territoires", ellipses, Paris, 2010, p 119.

[6] **BELATTAF Matouk**, Op. Cit, p 12.

[7] **صبري فارس الهيتي**، "التخطيط الحضري"، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص 180.

[8] **BELATTAF Matouk**, "Op. Cit, p 67.

[9] **BELATTAF Matouk**, "Op. Cit, p p 71-73.

[10] **GREFFE Xavier**, **MAUREL Mathilde**, "Économie globale", DALLOZ, Paris, 2009, p 609.

[11] **GREFFE Xavier**, **MAUREL Mathilde**, Ibid, p 610.

[12] **BELATTAF Matouk**, "Op. Cit, p p 105-108.

[13] **BELATTAF Matouk**, ", Ibid, p p 14-15.

[14] **GREFFE Xavier**, **MAUREL Mathilde**, Op. Cit, p 613.

[15] **محمد جاسم شعبان العاني**، "التخطيط الإقليمي: مبادئ وأسس- نظريات وأساليب-"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2011، ص 334.

[16] **محمد بومخلوف**، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51.

[17] **خبابة صهيب**، "دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية – دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر-"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2012/2011، ص 35.

[18] **قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز المعلومات والدراسات، غرفة الشرقية**، "دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية"، المملكة العربية السعودية، 2013، ص 18.

[19] نفس المرجع؛ ص ص 18-19

[20] **محمد بومخلوف**، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-53.

[21] وثائق التنمية الصناعية الجديدة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والاستثمار.

[22] http://www.mipmepi.gov.dz/spip.php تم التصفح بتاريخ 2015/07/30

[23] للمزيد حول التوطين الصناعي انظر: السماك محمد أزهر، جغ ا رفية الصناعة، منظور معاصر، دار اليازوري العلمية للنشر والإشهار، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011

[24] كامل الشيرازي، برنامج واسع لتأهيل 70 منطقة صناعية في الجزائر 2008/01/27

[25] للمزيد حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الأداء الاقتصادي انظر: لخلف عثمان، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية،1995 .

[26]**Ministere de l'industrie** ,de la PME et de la promotion de l'investissement — programme développement Economique durable des zones industrielles -juin 2011.

[27]LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONESINDUSTRIELLES – ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement. avril2012 .p03.

[28]LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONESINDUSTRIELLES – ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement. avril2012 .p05.